وهـو يريد أن يشـير إلى أن المعتل من الأفعالِ هو ماكان فى آخره واو قبلها ضمة نحو يغزو أو ياء قبلها كسرة نحو يرمى أو ألف قبلها فتحة نحو يخشى.

وكـذلك إلـى أن الرفـع يقـدِر فى الواَو والياء نحـو يدعـو ويرمى وأن الثلاث وهـى الألف والواو والياء تحذف فى الجزم نحو (لم يخش و لم يغز ولم يرم).

والفعل المضارع كالاسم فى كونه ينقسم إلى صحيح ومعتل وهو ما آخره ألف كيخشى، أو ياء كيرمى، أو واو كيدعو.

فأما الصحيح فيظهر فيه الإعراب.

وأما المعتل فإن كان بالألف لم يظهر فيه الرفع والنصب لتعذر الحركة على الألف ويظهر فيه الجزم بحذف الألف تقول فى الرفع هو يخشى فعلامة الرفع فيه ضمة مقدرة على الألف وفى النصب : لن يخشى فعلامة النصب فيه فتحة مقدرة على الألف وفى الجزم : لم يخش فعلامة الجزم حذف الألف أقاموا حذف الألف مقام السكون فى الجزم كما أقاموا ثبوتها ساكنة مقام الحركة.

وإن كان معتلاً بالياء أو الواو لم يظهر فيه الرفع لثقل الضمة على الياء المكسور ماقبلها وعلى الواو المضموم ماقبلها ويظهر النصب بالفتحة لخفتها والجزم بالحذف كما فيما آخره ألف نقول : هو يرمى ويدعو فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الياء وعلى الواو ولن يرمى ولن يدعو فعلامة النصب فتحة الياء وفتحة الواو ولم يرم ولم يدع فعلامة الجزم حذف الياء وحذف الواو.

والحاصل :

إن الفعل المعتل يقدر رفعه ويظهر جزمه بالحذف وأما النصب فيقدر فى الألف ويظهر فى الياء والواو واحترز الناظم بقوله (مؤثراً) من العلم الداخل عليه الألف واللام للمح الصفة كقولهم فى حارث وعباس الحارث والعباس فى: